البنك العربي الوطني

arab national bank

التقرير السنوي ٢٠٠٦م

www.anb.com.sa

المحتويات

٢ كلمة رئيس مجلس الإدارة
٤ بيانات مالية وإحصائية
٩ أعضاء مجلس الإدارة
١٠ تقرير مجلس الإدارة
١٦ تقرير مراجعي الحسابات
١٧ قائمة المركز المالي
١٨ قائمة الدخل
١٩ قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
٢٠ قائمة التدفقات النقدية
٢١ إيضاحات حول القوائم المالية
٤٤ شبكة فروع البنك

الإدارة العامة :
ص. ب. ٥٦٩٢١ الرياض ١١٥٦٤

هاتف :
(+٩٦٦) ١ ٤٠٢٩٠٠٠

فاكس :
(+٩٦٦) ١ ٤٠٢ ٧٧٤٧

تلكس :
ARNA SJ ٤٠٢٦٦٠

موقع البنك على الإنترنت :
www.anb.com.sa

الملك عبد الله بن عبد العزيز
آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

صاحب السمو الملكي الأمير
سلطان بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام

كلمة رئيس مجلس الإدارة

عبد اللطيف بن حمد الجبر
رئيس مجلس الإدارة

السادة / مساهمو البنك العربي الوطني
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي نيابة عن أعضاء مجلس إدارة البنك العربي الوطني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي السابع والعشرين للبنك وحساباته الختامية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م.

اتسم أداء الاقتصاد السعودي بمقوماته الأساسية بمزيد من القوة والاستقرار مقارنة بأي وقت مضى، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة ٥,٤٪ ليرتفع إلى ١,٣٠١ مليار ريال، مدعوماً بالارتفاعات المتواصلة لإيرادات النفط، الأمر الذي أدى بدوره إلى تسجيل الميزان التجاري لمزيد من الارتفاع وصولاً إلى ٥٥٥ مليار ريال، بينما حقق الحساب الجاري فائضاً وفيراً للعام الثامن على التوالي ليبلغ ٣١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

يأتي هذا الأداء المتميز والمتواصل عاماً بعد عام، ولله الحمد، في سياق الاصلاحات الاقتصادية وخطة التنمية الشاملة لمواجهة اية تراجع محتمل لأسعار النفط مستقبلاً، في الوقت الذي ساهم فيه بزيادة طاقة الاقتصاد الوطني بشكل عام. ومما لاشك به أن النمو المتوازن والقوي الذي يشهده اقتصاد المملكة وفر بيئة مؤاتية استفاد منها القطاع البنكي إلى أقصى الحدود.

استطاع البنك العربي الوطني الاستفادة من البيئة الاقتصادية الإيجابية الامر الذي انعكس على مؤشرات الأداء، فحقق زيادة بنسبة ٣٧٪ في صافي الدخل لعام ٢٠٠٦ والذي ارتفع إلى ٢,٥٠٥ مليون ريال من ١,٨٢٨ مليون ريال لعام ٢٠٠٥، بينما ارتفع دخل العمليات بنسبة ٢٣٪ إلى ٣,٨٥٥ مليون ريال. وتعكس هذه الأرقام قدرة البنك المستمرة على تدعيم مجالات أدائه القوي في السوق المحلية بفاعلية، مع الاستمرار بتطبيق سياسة محافظة لإدارة المخاطر.

يتطلع البنك إلى تحقيق نمو ثابت ومستقر في قطاعي التجزئة والشركات، حيث تم تحقيق ذلك بتسجيل نمو بنسبة ١٥٪ في صافي دخل العمولات الخاصة الذي ارتفع إلى ٢,٥٢٥ مليون ريال، بينما ارتفعت إيرادات الخدمات البنكية بنسبة ٤٢٪ إلى ٩٨٧ مليون ريال، في الوقت الذي سجلت فيه القروض والسلف نمواً بنسبة ٢٨٪ إلى ٤٩,٨ مليار ريال، مما يعكس استمرار نمو الطلب من القطاع الخاص. كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة ٢٧٪ إلى ٦١,٧ مليار ريال ليتمكن البنك بذلك من إبقاء نسبة القروض إلى الودائع عند مستويات محافظة. من جهة أخرى، استمرت السيطرة الجيدة على مصاريف العمليات التشغيلية التي ارتفعت بنسبة ٣٪ فقط إلى ١,٣٥١ مليون ريال مقارنة بمبلغ ١,٣١٤ مليون ريال في ٢٠٠٥.

احتل البنك العربي الوطني موقعاً قيادياً في تطوير القطاع العقاري المزدهر للمملكة، حيث طرح منتج التمويل السكني باعتباره قطاع نمو أساسي لأنشطة البنك، وذلك من خلال توفير حلول مالية متوافقة مع أحكام الشريعة لعملائه في مجال تمويل المنازل. وبهذا الصدد يعمل البنك حالياً على تأسيس شركة سعودية للتمويل السكني في المملكة بالتضامن مع شركة المملكة للتقسيط التي ستستفيد من شبكة فروع التجزئة الواسعة للبنك وخبرته الطويلة في قطاع خدمات التجزئة.

في الجانب التقني، وفر نظام التداول الإليكتروني للأسهم السعودية المعروف باسم "تداول العربي"، لعملاء البنك إمكانية تداول الأسهم المحلية على الإنترنت بكل يسر وسهولة.

أما على المستوى الدولي، فقد منحت وكالة ستاندارد آند بورز Standard and Poors البنك العربي الوطني تقييماً من الدرجة "أ" في عام ٢٠٠٦ وهو أعلى تقييم تمنحه هذه الوكالة لأي بنك في المنطقة، مما يعكس قوة المركز المالي للبنك، وجودة أصوله وكفاية سيولته، ونمو أعماله المستمر، وفاعلية إدارة المخاطر والمستويات المتدنية للقروض غير العاملة.

ركزت استراتيجية البنك على زيادة العائد على حقوق المساهمين مع العمل في الوقت ذاته على توطيد المركز المالي القوي للبنك ورفع قدراته التنافسية، وتأمين قاعدة رأسمالية متينة ملائمة لدعم النمو المستمر لنشاطاته. وقد تحقق هذا الهدف في عام ٢٠٠٦ من خلال ارتفاع إجمالي الأصول إلى ٧٨ مليار ريال، بينما وصلت حقوق المساهمين إلى ٧,٩ مليار ريال، وبلغ العائد السنوي على حقوق الملكية ٣٥٪. وعلى ضوء النتائج المالية الإجمالية المميزة التي حققها البنك، أوصى مجلس الإدارة برفع رأسمال البنك من ٣,٢٥٠ مليون ريال إلى ٤,٥٥٠ مليون ريال بمنح المساهمين سهمين مجانيين مقابل كل خمسة أسهم مملوكة، كما أوصى المجلس بالاكتفاء بما تم توزيعه من أرباح نقدية على المساهمين عن النصف الأول من العام ٢٠٠٦، وتحويل مبلغ ٦٥٠ مليون ريال إلى الاحتياطي النظامي، و ١,٢٧٠ مليون ريال إلى الاحتياطي العام.

وختاماً، يسرني أن أرفع بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس إدارة البنك أسمى آيات الشكر والعرفان لحكومتنا الرشيدة، وعلى رأسها مقام خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين، لما توليه من رعاية ودعم للقطاع الخاص. كما نخص بالشكر والتقدير معالي وزير المالية ومعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي على مؤازرتهم وتوجيهاتهم المستمرة.

ولا يفوتني شكر عملائنا الكرام والسادة المساهمين وبنوكنا المراسلة على ثقتهم المستمرة بنا ودعمهم المتواصل لنا .والشكر موصول لموظفينا على ولائهم الجلي وجهودهم المخلصة.

عبد اللطيف بن حمد الجبر
رئيس مجلس الإدارة

نسبة الموظفين السعوديين

٪٩١

صافي الدخل (ملايين الريالات)

٢,٥٠٥

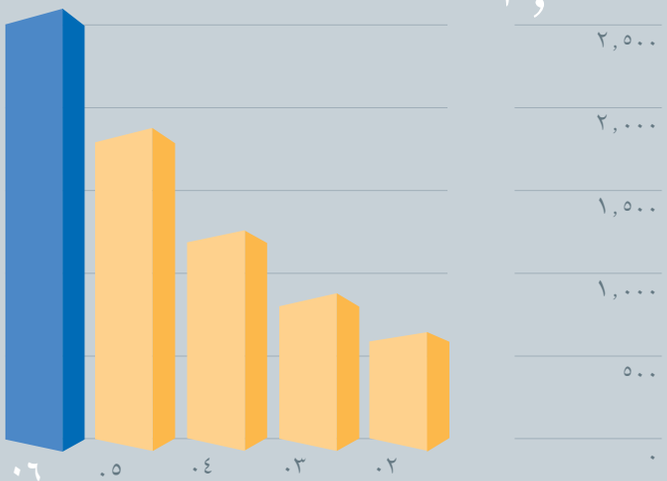

تقرير مجلس إدارة البنك العربي الوطني

السادة مساهمي البنك العربي الوطني المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرنا أن نقدم لكم التقرير السنوي للبنك العربي الوطني وحساباته الختامية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦.

عرض عام

كان العام ٢٠٠٦ عاماً حافلاً بالعديد من النجاحات والإنجازات اللافتة للبنك العربي الوطني، حيث واصل البنك الإستفادة من الظروف الاقتصادية المواتية السائدة في المملكة، مع العمل في نفس الوقت على زيادة التركيز على خدمات العملاء وتحسين جودتها، إضافة إلى التوسع في النشاط ليشمل مجالات عمل جديدة وتقديم باقات مبتكرة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية الجديدة.

حقق البنك أرباحاً صافية غير مسبوقة خلال عام ٢٠٠٦ بلغت ٢,٥٠٥ مليون ريال، بزيادة نسبتها ٣٧٪ مقارنة بالعام السابق الذي حقق فيه البنك أرباحا صافية بلغت ١.٨٢٨ مليون ريال. إرتفع ربح السهم إلى ٧,٧١ ريال من ٥,٦٢ ريال في عام ٢٠٠٥ بعد إعادة الإحتساب لإظهار أثر إصدار ٣ أسهم مجانية لكل ١٠ أسهم خلال العام بعد موافقة الجمعية العمومية غير العادية بجلستها المنعقدة خلال شهر مارس ٢٠٠٦.

وقد كان لتواصل النمو القوي لإيرادات كافة المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك أثراً واضحاً في تحقيق هذه النتائج المالية المشرفة لعام ٢٠٠٦ ، حيث إرتفع العائد على الأصول ليصل إلى نسبة ٣,٤٪ مقارنة بنسبة ٢,٨٪ في العام الماضي، بينما إرتفع العائد على حقوق المساهمين ليصل إلى نسبة ٣٥,٠٪ مقارنة بنسبة ٣٢,٣٪ في العام الماضي، كما بلغ معدل الزيادة السنوية في صافي الدخل ٣٩٪ على مدار السنوات الخمس الماضية.

وأدت هذه التطورات إلى نمو حجم أعمال البنك العربي الوطني تزامناً مع نمو قاعدة العملاء إلى مستويات قياسية الأمر الذي إنعكس في تحقيق نتائج قوية لافتة للعام ٢٠٠٦. ويأتي على قدم المساواة مع تلك الإنجازات في الأهمية قدرتنا على الالتزام بمنهج مدروس تجاه تطوير الأعمال وتنميتها وفقاً لأسس متوازنة ومستقرة، تمشياً مع أسلوب البنك المحافظ في تقييم المخاطر.

وعلى ضوء النتائج المالية الإجمالية المميزة التي حققها البنك خلال ٢٠٠٦ وللمحافظة على معدلات النمو العالية، أوصى مجلس الإدارة بزيادة رأس مال البنك من ٣,٢٥٠ مليون ريال إلى ٤,٥٥٠ مليون ريال بمنح سهمين مجانيين لكل (٥) أسهم وتحويل مبلغ ٦٥٠ مليون ريال إلى الإحتياطي النظامي إضافة إلى تحويل مبلغ ١,٢٧٠ مليون ريال إلى الإحتياطي العام، ولم تتضمن توصيات المجلس توزيع أرباح نقدية عن النصف الثاني، علماً بأن البنك قد وزع أرباحاً نقدية على المساهمين بواقع ريال واحد لكل سهم في شهر يوليو من هذا العام.

نتائج العمليات

بلغ صافي الدخل للبنك في عام ٢٠٠٦ مبلغاً قدره ٢,٥٠٥ مليون ريال بزيادة قدرها ٣٧٪ عن العام الماضي. وقد تحققت هذه الزيادة في صافي الدخل نتيجة للنمو الملحوظ في كافة بنود الإيرادات مما أدى بدوره إلى زيادة إجمالي دخل العمليات بنسبة ٢٣٪ ليصل إلى ٣,٨٥٥ مليون ريال، بينما أدى إستمرار التركيز على التحكم في مصاريف التشغيل إلى حصر الزيادة في هذه المصاريف بنسبة ٢,٨٪ فقط خلال هذا العام.

وقد حقق صافي دخل العمولات الخاصة هو الآخر زيادة ملحوظة هذا العام ليصل إلى ٢,٥٢٥ مليون ريال مقارنة بمبلغ ٢,١٨٩ مليون ريال في عام ٢٠٠٥، علما أن هذا البند يتكون من دخل العمولات الخاصة من الإيداعات لدى البنوك والإستثمارات والقروض ناقصا مصاريف العمولات الخاصة من ودائع العملاء والسلف من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وتعزى هذه الزيادة إلى نمو كافة بنود الميزانية وتحسن مستويات هامش الربح، مع المحافظة في نفس الوقت على سياسات البنك الإئتمانية المتحفظة. إرتكزت زيادة الموجودات على النمو المدروس في محافظ قروض الشركات والإقراض الشخصي إضافة إلى توسع قاعدة الودائع في ظل إدارة حكيمة للموجودات والمطلوبات.

أظهرت أتعاب الخدمات البنكية أيضا نموا قويا بنسبة ٤٢٪ لتصل إلى ٩٨٧ مليون ريال مقارنة بمبلغ ٦٩٤ مليون ريال في عام ٢٠٠٥، كما سجلت أرباح تحويل العملات الأجنبية هي الأخرى زيادة بلغت نسبتها ١٨٪ عن العام الماضي لتصل إلى ١٣٥ مليون ريال بنهاية ٢٠٠٦. وحقق البنك أيضا مكاسب بلغت ١٠٦ مليون ريال سعودي من بيع جزء من الإستثمارات مستفيدا من الفرص المواتية التي أتيحت خلال العام، بينما بلغت هذه المكاسب ٩١ مليون ريال في عام ٢٠٠٥.

إرتفعت مصاريف العمليات والتي تشمل مخصص خسائر الإئتمان لتصل إلى ١,٣٥١ مليون ريال مقارنة بمبلغ ١,٣١٤ مليون ريال في العام السابق، بينما إرتفع معدل الإيرادات إلى المصاريف من ٢,٨٦ مرة في عام ٢٠٠٥ إلى ٢,٩٦ مرة خلال هذا العام، والإيرادات هنا لا تشمل المكاسب من المحفظة الإستثمارية كما لا تشمل المصاريف مخصص خسائر الإئتمان.

المركز المالي

بلغ إجمالي الموجودات ٧٨,٠٣٥ مليون ريال في نهاية عام ٢٠٠٦ مقارنة بمبلغ ٦٧,٤٩٢ مليون ريال في نهاية العام الماضي مسجلا إرتفاعا نسبته ١٦٪، ويعزى هذا الإرتفاع بشكل رئيسي إلى الزيادة في محفظة القروض والسلف بمبلغ ١٠,٩٦٩ مليون ريال لتصل إلى ٤٩,٧٤٧ مليون ريال.

في جانب المطلوبات، إستطاع البنك تنمية ودائع العملاء بنسبة ٢٧٪ أو مبلغ ١٢,٩٤١ مليون ريال لتصل إلى ٦١,٧٧٣ مليون ريال مع نهاية عام ٢٠٠٦. أبرم البنك بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٠٥ إتفاقية قرض مشترك لأجل مدته ثلاث سنوات بمبلغ قدره ٣٥٠ مليون دولار أمريكي للأغراض البنكية العامة. وتم إستخدام هذا القرض بالكامل بتاريخ ٤ أبريل ٢٠٠٥، ويستحق سداده خلال العام ٢٠٠٨. إضافةً لذلك، أصدر البنك خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٦ سندات مساندة لرأس المال مدتها ١٠ سنوات بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي بموجب برنامج السندات الأوروبية المتوسطة الأجل (EMTN)، ويحتفظ البنك بحق السداد المبكر لهذه السندات بعد ٥ سنوات.

حقوق المساهمين

بلغ إجمالي حقوق المساهمين ٧,٩٨٠ مليون ريال مع نهاية عام ٢٠٠٦ مقارنة بمبلغ ٦,٣٣٧ مليون ريال في عام ٢٠٠٥، فيما بلغ عدد الأسهم العادية المصدرة ٣٢٥ مليون سهم مع نهاية العام.

أسوة بالسنوات السابقة، واصل المركز المالي للبنك إظهار نسب ومؤشرات قوية لجهة السيولة وكفاية رأس المال، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ نسبة قدرها ١٧,١٪ مقارنة بالحد الأدنى المطلوب وقدره ٨٪، الأمر الذي يعزز قوة المركز المالي للبنك وصلابته.

الأنشطة الرئيسية

يمارس البنك أعماله من خلال ثلاث قطاعات رئيسية هي قطاع التجزئة وقطاع الشركات وقطاع الخزينة، وفيما يلي موجز بأهم أنشطة هذه القطاعات :-

قطاع التجزئة: ودائع، وتسهيلات إئتمانية ومنتجات إستثمارية للأفراد.

قطاع الشركات: قروض وودائع ومنتجات إئتمانية أخرى للشركات الكبرى والعملاء الإعتباريين والمنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، إضافة إلى فرع لندن.

قطاع الخزينة: يدير المحفظة التجارية والإستثمارية، التمويل والسيولة، ومخاطر أسعار العملات والعمولات للبنك.

يمارس البنك نشاطه بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية من خلال ١١٦ فرع، وله فرع واحد في لندن بالمملكة المتحدة. إن إجمالي الموجودات والمطلوبات والتعهدات والإلتزامات المحتملة ونتائج أعمال فرع لندن لا تعتبر جوهرية بالنسبة للقوائم المالية للبنك ككل.

فيما يلي تحليلاً بإجمالي موجودات ومطلوبات البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦، وإجمالي دخل ومصاريف العمليات وصافي الدخل للسنة المنتهية في هذا التاريخ لكل قطاع من قطاعات البنك :

ملايين الريالات السعودية

	قطاع التجزئة	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	٢٤,٨٩٨	٢٨,١٠٥	٢٥,٠٣٢	٧٨,٠٣٥
إجمالي المطلوبات	٢٨,٦٩٣	٣٤,٩٢٦	٦,٤٣٦	٧٠,٠٥٥
إجمالي دخل العمليات	٢,٦٥٣	٦٩٣	٥٠٩	٣,٨٥٥
إجمالي مصاريف العمليات	١,٠٧١	٢٢٤	٥٥	١,٣٥٠
صافي الدخل	١,٥٨٢	٤٦٩	٤٥٤	٢,٥٠٥

لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

يقوم البنك بتطبيق معظم الإحكام الإسترشادية بلائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن هيئة السوق المالية، وقد شرع البنك في دراسة وتطبيق ما تبقى من أحكام هذه اللائحة، كما يتبع البنك المتطلبات النظامية للدول التي يعمل فيها.

مجلس الإدارة

إن الهدف الأساسي للهيكلية الإدارية للبنك العربي الوطني، وعلى رأسها مجلس الإدارة بقيادة رئيس المجلس، هو تعظيم قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل وبشكل مستمر. تقع مسؤولية تطبيق إستراتيجية البنك التي يضعها المجلس على عاتق عضو مجلس الإدارة المنتدب بمساعدة اللجنة التنفيذية.

يتكون مجلس الإدارة من عشرة أعضاء، منهم ستة أعضاء يمثلون المساهمين السعوديين والذين يتم تعيينهم من قبل الجمعية العمومية العادية لمدة ثلاث سنوات، ويتم تعيين الأعضاء الأربعة الآخرين من قبل البنك العربي ش.م.ع.، ويجوز إعادة تعيين جميع أعضاء مجلس الإدارة.

إجتمع المجلس بكامل عضويته خمس مرات خلال السنة. يبحث المجلس في إجتماعاته الموضوعات المدرجة في جدول أعمال موثق ومحدد وفقا لصلاحياته، وتشمل هذه الموضوعات الموافقة على الخطة الإستراتيجية للبنك وموازنته التقديرية، الموافقة على المصاريف الرأسمالية الجوهرية، وكذلك الموافقة على السياسات التي تحكم عمليات الخزينة، الإئتمان، الخطة السنوية للتدقيق الداخلي ومستويات الصلاحيات الخاصة بالمصاريف. ويستطيع كافة الأعضاء الحصول على المعلومات اللازمة ذات الصلة بالموضوعات التي تعرض على المجلس وبإمكانهم الحصول على الاستشارات اللازمة من أمين سر المجلس، وكذلك بإمكانهم الحصول على مثل هذه الإستشارات من جهات مهنية مستقلة متخصصة على حساب البنك بهدف توسيع نطاق المعلومات التي تهمهم في إطار واجباتهم كأعضاء في المجلس.

تشمل إختصاصات المجلس التأكد من وجود هيكل تنظيمي واضح في البنك يستطيع من خلاله إدارة أعمال البنك، ويشمل هذا الهيكل تفويض الصلاحيات بالشكل الملائم وكذلك تحديد المسؤوليات فيما يخص مستويات المخاطر المقبولة للبنك والتي يتم توثيقها ضمن الإطار العام للضوابط الرقابية التي تتم مراجعتها سنويا من قبل المجلس.

تم في إجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد خلال عام ٢٠٠٥، إعادة إنتخاب أعضاء المجلس السعوديين لمدة سنتين وأحد عشر شهراً إعتباراً من ٢٠٠٥/٥/١ وهم : عبد اللطيف بن حمد الجبر، راشد سعد الراشد، صلاح راشد الراشد، أحمد عبد الله العقيل، عبد الله إبراهيم سلسلة، وخالد محمد البواردي. وقد قرر مجلس الإدارة إعادة إنتخاب عبد اللطيف الجبر رئيسا للمجلس.

تضم لائحة أعضاء مجلس الإدارة المعينين من قبل البنك العربي ش.م.ع. في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ كل من عبد الحميد عبد المجيد شومان، د.فاروق الخاروف وغسان ترزي، وتم تعيين د. روبير عيد عضواً منتدباً إعتبارا من ٢٠٠٦/١/١.

عقد مجلس الإدارة خمسة إجتماعات دورية خلال عام ٢٠٠٦، وفيما يلي سجل حضور هذه الإجتماعات:

التاريخ	سجل الحضور
٢٠٠٦/٠٣/١٢	عبد اللطيف بن حمد الجبر، روبير عيد، راشد سعد الراشد، صلاح راشد الراشد، أحمد عبد الله العقيل، عبد الله إبراهيم سلسلة، خالد محمد البواردي، عبد الحميد عبد المجيد شومان، د. فاروق الخاروف وعمر المصري.
٢٠٠٦/٠٦/١٧	عبد اللطيف بن حمد الجبر، روبير عيد، راشد سعد الراشد، صلاح راشد الراشد، أحمد عبد الله العقيل، عبد الله إبراهيم سلسلة، خالد محمد البواردي، عبد الحميد عبد المجيد شومان، د. فاروق الخاروف وغسان ترزي.
٢٠٠٦/٠٩/١٢	عبد اللطيف بن حمد الجبر، روبير عيد، راشد سعد الراشد، صلاح راشد الراشد، أحمد عبد الله العقيل، عبد الله إبراهيم سلسلة، خالد محمد البواردي، عبد الحميد عبد المجيد شومان، د. فاروق الخاروف وغسان ترزي.
٢٠٠٦/١١/٢٩	عبد اللطيف بن حمد الجبر، روبير عيد، راشد سعد الراشد، صلاح راشد الراشد، أحمد عبد الله العقيل، عبد الله إبراهيم سلسلة، خالد محمد البواردي، و د. فاروق الخاروف.
٢٠٠٦/١٢/١٧	عبد اللطيف بن حمد الجبر، روبير عيد، راشد سعد الراشد، صلاح راشد الراشد، أحمد عبد الله العقيل، عبد الله إبراهيم سلسلة، خالد محمد البواردي ، د. فاروق الخاروف وغسان ترزي.

تقرير مجلس إدارة البنك العربي الوطني

(تتمة)

إعضاء المجلس المشاركون في عضوية مجالس إدارات شركات مساهمة أخرى

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس إدارة البنك الذين يشاركون في عضوية مجالس إدارات شركات مساهمة أخرى:

إسم العضو	إسم الشركة المساهمة
صلاح راشد الراشد	شركة الرياض للتعمير – شركة الخزف السعودي
أحمد عبد الله العقيل	شركة أسمنت المنطقة الجنوبية

لجان المجلس الرئيسية

قام مجلس الإدارة بتكوين عدد من اللجان في البنك، و لكل من هذه اللجان مرجعيتها المحددة وتضم في عضويتها بعض أعضاء المجلس وكبار المدراء التنفيذيين في البنك، وفيما يلي موجز عن أهم هذه اللجان:

اللجنة التنفيذية

تتكون اللجنة التنفيذية من عضو مجلس الإدارة المنتدب وأربعة أعضاء آخرين يتم إختيارهم من بين أعضاء المجلس. يرأس العضو المنتدب اللجنة التنفيذية التي تعقد إجتماعاتها مرتين كل شهر لإدارة أعمال البنك وفقا للصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس. وتشمل مسؤوليات هذه اللجنة تطبيق سياسات البنك، مراقبة الأداء، إدارة المخاطر والتأكد من فعالية الضوابط الرقابية الداخلية، الموافقة على المصاريف الجوهرية ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة لإعتمادها، كما يقع على عاتق اللجنة التنفيذية مسؤولية التأكد من فاعلية وكفاءة إدارة أعمال البنك.

لجنة المراجعة

تساعد لجنة المراجعة مجلس الإدارة بشأن مسؤوليات المجلس المتعلقة بمراجعة منظومة الرقابة الداخلية والتحقق من سلامة وصحة القوائم المالية والحسابات الختامية للبنك، وكذلك التحقق من إلتزام البنك بالمتطلبات النظامية والمعايير المحاسبية وتوافر التغطية التأمينية للبنك. تبحث لجنة المراجعة أيضا خطط التدقيق الداخلي وتقيم نتائج أعماله، كما تقوم بالتحقق من وجود الأجهزة الرقابية التي تضمن التحقق من سلامة الإجراءات التي تتخذها إدارة البنك للتعامل مع مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق (تقلبات أسعار العملات والعمولات) ومخاطر التشغيل وكذلك السيولة النقدية والإستحقاقات وكفاية المخصصات. تمثل لجنة المراجعة حلقة إتصال مباشر بين المراجعين الخارجيين للبنك ومجلس الإدارة، وتعمل اللجنة على التأكد من أداء أعمال المراجعة الخارجية بشكل فعال ودقيق وأن تقارير المراجعة الخارجية يتم التعامل معها بالجدية والمهنية اللازمة، كما تقوم اللجنة أيضا بالتوصية بإختيار المراجعين الخارجيين ومراجعة خطط ونتائج أعمالهم. يلتزم البنك بما ورد في قواعد تنظيم لجان المراجعة في البنوك السعودية والدليل الإسترشادي لتنظيم لجان المراجعة في البنوك السعودية الصادرين عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

تتكون لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء منهم عضوين مستقلين من غير أعضاء المجلس أحدهما رئيس اللجنة. عقدت اللجنة سبعة إجتماعات خلال السنة. تجتمع اللجنة مع كل من عضو مجلس الإدارة المنتدب والمدير المالي للبنك ورئيس التدقيق الداخلي إضافة إلى من تشاء من أعضاء الفريق الإداري في البنك، وذلك عندما تراه مناسبا للتباحث والمناقشة.

تألفت لجنة المراجعة خلال عام ٢٠٠٦ من السيد/ راشد صالح البكر (رئيسا) وعضوية كل من السيد/ عثمان محمد التويجري و د. فاروق الخاروف.

منظومة الرقابة الداخلية

إن مجلس الإدارة مسؤول بشكل تام عن الرقابة الداخلية في البنك وعن مراجعة فعالية هذه الرقابة. لقد تم تصميم نظم الرقابة الداخلية ووضع إجراءات مناسبة لها للمساعدة في تنفيذ العمليات بشكل فعال وذلك لحماية الأصول من أي إستخدام غير مشروع أو غير مصرح، المحافظة على السجلات المحاسبية بشكل سليم، ضمان الإعتماد على المعلومات المالية المستخدمة في الأعمال أو التي يتم أعدادها بغرض النشر، الإلتزام بالأنظمة والقوانين ذات الصلة وكذلك مراقبة السياسات الداخلية فيما يتعلق بأداء الأعمال. لقد تم تصميم هذه الأنظمة لإدارة مخاطر عدم تحقيق أهداف الأعمال وليس لإزالة هذه المخاطر، كما أن هذه النظم يمكن أن توفر قدر معقول من القناعة وليس قناعة مطلقة بشأن الأخطاء الجوهرية والخسائر وعمليات التزوير.

توجد لدى البنك إجراءات عمل مستديمة لحصر وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية التي قد يتعرض لها البنك وللتأكد من وجود الضوابط الملائمة لإدارة هذه المخاطر. وتشمل إجراءات الرقابة الداخلية الرئيسية في البنك ما يلي:

- تفويض صلاحية إدارة أعمال البنك من قبل المجلس إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب ضمن حدود معينة يضعها مجلس الإدارة، ولدى البنك أدلة شاملة لسياسات وإجراءات العمل تتضمن الرقابة المالية، إجراءات العمليات، أمن المعلومات، سياسات الإئتمان، والمراقبة النظامية التي تشمل المتطلبات التشريعية والنظامية في المملكة. إضافة لذلك، فإن الحدود المعتمدة تسري على كافة العمليات ومراكز المخاطر للتأكد من ضبط ورقابة مستوى المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، كما تم تحديد مسؤوليات المدراء الرئيسيين بما يؤمن الإلتزام التام بمبدأ فصل الواجبات.
- وجود إجراءات مراجعة مستقلة منتظمة في قطاعات العمل الرئيسية في البنك لمراقبة أداء العمل وجودة خدمة العملاء للتأكد من تطبيق الإجراءات الرقابية الموضوعة.
- وجود أنظمة وإجراءات لحصر ومراقبة أي مخاطر جوهرية ورفع التقارير بشأنها، والتي تشمل الإئتمان، تغييرات أسعار السوق للأدوات المالية، السيولة، الأخطاء التشغيلية وعمليات التزوير. تتم مراقبة هذه المخاطر من قبل كل من لجنة إدارة مخاطر العمليات ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجان الإئتمان، كما تتم مراقبتها أيضا من قبل اللجنة التنفيذية.
- يتم تقييم المخاطر كجزء من التقييم الشامل لأي مشروع أو برنامج يتم تنفيذه في البنك، كما تتم مراعاة المخاطر عند إعداد الموازنة التقديرية وخطط العمل الخاصة بكل مجموعة وإدارة في البنك، حيث تتم مراجعتها وإعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- يوجد لدى البنك نظام للتقارير المالية التي يتم رفعها لمجلس الإدارة بناء على الخطة السنوية، كما يتم رفع تقارير شهرية عن النتائج الفعلية المحققة، تحليل الإنحرافات عن الخطة الموضوعة، مراجعة مؤشرات الأداء الرئيسية والتحديث الدوري للتوقعات. تقوم كل من اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة بمراجعة الخطة السنوية والتحديث الدوري للتوقعات بناء على إستراتيجية العمل الشاملة المعتمدة.
- توجد رقابة مركزية على تطوير أنظمة الحاسب الآلي وإجراءات تشغيله، ويتم إستخدام بعض الأنظمة العامة لرقابة إجراءات العمليات المشابهة.
- تتم إدارة المراقبة النظامية في البنك مركزيا بالإدارة العامة عن طريق المراقب النظامي، كما يوجد مسؤولون عن المراقبة النظامية في كافة وحدات العمل على مستوى البنك.
- يوجد لدى البنك أنظمة شاملة للموازنة التقديرية والتي يتم إعدادها وإعتمادها من قبل مجلس الإدارة، كما يتم مراقبة النتائج الفعلية المحققة ويقوم مجلس الإدارة ببحث ما تم تحقيقه مقارنة مع الموازنة والتحديث الدوري للتوقعات.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراقبة الإلتزام بسياسات وإجراءات البنك وفعالية الضوابط الرقابية على مستوى البنك ككل، ويتركز عمل التدقيق الداخلي بشكل رئيسي حول مجالات العمل التي تشتمل على مخاطر كبرى. يرفع رئيس إدارة التدقيق الداخلي تقاريره إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

تجتمع لجنة إدارة مخاطر العمليات في البنك بشكل منتظم وفقا للصلاحيات المفوضة لها من قبل عضو مجلس الإدارة المنتدب. وتعمل هذه اللجنة على التأكد من فعالية نظام إدارة المخاطر في البنك، وكذلك التأكد من وجود منظومة ضوابط داخلية ملائمة ومن إستمرارية فعالية هذه المنظومة وسلامة أدائها على مستوى كافة وحدات العمل في البنك. يرأس عضو مجلس الإدارة المنتدب لجنة إدارة مخاطر العمليات وتضم في عضويتها عدد من كبار المدراء التنفيذيين في البنك.

تقوم لجنة المراجعة بالمراجعة المستمرة لفعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك وترفع تقارير منتظمة بهذا الشأن إلى مجلس الإدارة لمساعدة المجلس في تقييمه لفعالية نظام الرقابة الداخلية.

التواصل مع المساهمين

يعطي البنك أهمية قصوى للتواصل مع المساهمين، حيث تقدم معلومات شاملة عن أنشطة البنك وأعماله ضمن التقرير السنوي والقوائم المالية المرحلية الموجزة ويتم نشر جميع هذه البيانات في عدد من الصحف كما تتم إتاحتها على موقع البنك في شبكة الإنـــترنت (www.anb.com.sa) والذي يحتوي أيضا على معلومات إضافية تهم المستثمرين. هناك حوار دائم مع المستثمرين الإعتباريين. يتعامل البنك بمنتهى الجدية مع كافة الإستفسارات التي ترد من الأفراد والمتعلقة بمساهماتهم وبأعمال البنك وأنشطته ويزودهم بالمعلومات في وقت مناسب، كما يعمل البنك على تشجيع المساهمين لحضور إجتماعات الجمعية العمومية السنوية لمناقشة تقدم وتطور أعمال وأنشطة البنك.

تحليل ومؤشرات الموجودات والمطلوبات

فيما يلي تحليلا بأبرز بنود الموجودات والمطلوبات للسنوات الخمس الماضية:

ملايين الريالات السعودية	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الموجودات					
نقدية وارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	٣,١٣٤	١,٦٧٨	٧,٠٦١	٢,٤٩٥	٣,٢١٦
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٤,٣٨٧	٤,١٩٥	٤,٧٣٢	٣,٩٣٤	٤,٦٣٣
إستثمارات، صافي	١٩,٠٦٥	٢١,٤٨١	٢١,١٨٧	٢٠,٤٢٣	١٨,٢٩٢
قروض وسلف، صافي	١٦,٠١٦	٢٠,١٧٢	٢٨,٥٥٨	٣٨,٧٧٩	٤٩,٧٤٧
المطلوبات					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١٠,٠٤١	٩,١٠٩	٩,٨٢١	٨,٣٧٧	٣,٠٩٩
ودائع العملاء	٢٨,١٦٦	٣٣,٧٢٣	٤٦,٣١٦	٤٨,٨٣٢	٦١,٧٧٣
قرض لأجل	–	–	–	١,٣١٣	١,٣١٣
سندات دين مصدرة	–	–	–	–	١,٨٧٥

المدفوعات النظامية المستحقة

بلغت المدفوعات النظامية المستحقة ما يلي:

	ملايين الريالات السعودية
الزكاة الشرعية المستحقة على المساهمين السعوديين عن عام ٢٠٠٦	٣٨,٢
ضريبة الدخل المستحقة على حصة المساهم غير السعودي عن عام ٢٠٠٦	٨٩,٨

الموارد البشرية

بلغ عدد العاملين ٣,٤١٦ موظفاً في نهاية عام ٢٠٠٦ مقارنة بـ ٢,٨٦٩ موظفاً في نهاية العام السابق. إرتفعت نسبة الموظفين السعوديين في البنك إلى ٩١٪ مع نهاية عام ٢٠٠٦.

التبرعات والمسؤولية الإجتماعية

كعضو ملتزم ومتفاعل مع المجتمع السعودي، يدرك البنك مسئوليته تجاه هذا المجتمع الذي يتشرف بالإنتماء إليه. وتجسيداً لإيمانه الراسخ بمسئوليته الإجتماعية، فقد إستمر البنك في مد يد العون للجمعيات الخيرية والمؤسسات التعليمية وغيرها من الحالات الجديرة بالدعم، حيث خصص البنك خلال عام ٢٠٠٦ مبلغاً قدره (٧) مليون ريال سعودي لهذه الأغراض.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

بلغ مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ١,٢٢١,٣٣٣ ريال سعودي لعام ٢٠٠٦م. فيما بلغ بدل حضور الأعضاء لإجتماعات المجلس واللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة ١٣٥,٠٠٠ ريال سعودي و ٢٦٤,٠٠٠ ريال سعودي و ٩٠,٠٠٠ ريال سعودي على التوالي. أما النفقات الفعلية لأعضاء المجلس فقد بلغت ٥٥٨,٦٣٥ ريال سعودي، بما فيها مصاريف السفر والإقامة لحضور إجتماعات المجلس واللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة.

مصالح أعضاء مجلس الإدارة

لم يبرم البنك أية عقود توجد أو كانت توجد فيها مصلحة جوهرية لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو المدير المالي أو لأي شخص ذي علاقة بأي منهم.

مراجعو الحسابات

قامت الجمـــعية العامة العادية لمساهمي البـــنك خلال إجتمـــاعها المـنعـــقد فـي ١٢ مارس ٢٠٠٦ بتعيين السادة/ إرنست ويونغ والسادة/ ديلويت آند توش بكر أبو الخير وشركاهم كمراجعي حسابات خارجيين للبنك لعام ٢٠٠٦.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة المتعلقة بالقوائم المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون بحكم نظام الشركات عن إعداد القوائم المالية لكل سنة مالية بحيث تظهر هذه القوائم بعدل حقيقة المركز المالي للبنك العربي الوطني والكيانات التابعة له كما في نهاية السنة المالية، وأنها تعكس أيضا صورة حقيقية وعادلة عن أرباح وخسائر السنة المالية. يقوم أعضاء مجلس الإدارة بإعداد هذه القوائم المالية على أساس مواصلة النشاط، ما لم يكن ذلك غير ملائم. وبما أن لدى أعضاء مجلس الإدارة قناعة بأن البنك العربي الوطني يمتلك الموارد اللازمة لمواصلة أعماله في المستقبل المنظور، فسيستمر إعداد هذه القوائم على أساس مواصلة النشاط. ويؤكد أعضاء المجلس، من خلال إعدادهم للقوائم المالية، بأن البنك العربي الوطني أعد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح وأنه يستخدم السياسات المحاسبية المناسبة والتي يتم تطبيقها بشكل ثابت ومستمر وفقا لما تم الإفصاح عنه في الإيضاحات حول القوائم المالية، كما يتم إعداد هذه القوائم المالية بناءا على أسس وتقديرات منطقية ومدروسة، ويقر أعضاء المجلس أنه قد تم إتباع كافة المعايير المحاسبية الواجب إتباعها.

يؤكد أعضاء المجلس أن منظومة الرقابة الداخلية الموضحة أعلاه والتي تتمشى مع إرشادات مؤسسة النقد العربي السعودي، أعدت على أسس سليمة وتم تنفيذها بفعالية.

تقع على عاتق أعضاء المجلس مسؤولية التأكد من أن البنك العربي الوطني يحتفظ بالسجلات المحاسبية التي تعكس بشكل دقيق المركز المالي للبنك في أي وقت، وأن هذه السجلات تمكنهم من التأكد من أن القوائم المالية للبنك أعدت وفقا لأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك مع الإلتزام بقواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية.

والله ولي التوفيق
مجلس الإدارة
١٥ يناير ٢٠٠٧

بيانات مالية وإحصائية

بملايين الريالات السعودية

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
صافي دخل العمولات	١,٤٠٨	١,٥٢٠	١,٨٨٦	٢,١٨٩	**٢,٥٢٥**
صافي الدخل قبل المخصصات	٩٠٦	١,٠٨٣	١,٤٨٨	٢,٠٧٦	**٢,٥٨٨**
صافي الدخل	٥٨٤	٧٦٧	١,١٦٧	١,٨٢٨	**٢,٥٠٥**
نسبة الإيرادات إلى المصاريف	٪٢,٠٩	٪٢,٣٢	٪٢,٥٧	٪٢,٨٦	**٪٢,٩٦**
العائد على الموجودات	٪١,٤	٪١,٦	٪٢,١	٪٢,٨	**٪٣,٤**
العائد على حقوق المساهمين	٪١٦,٩	٪٢٠,٤	٪٢٦,٦	٪٣٢,٣	**٪٣٥,٠**
نسبة تغطية القروض غير العاملة	٪٩٩	٪١٣٥	٪١٨٢	٪٢٠١	**٪٣٢١**
الإستثمارات	١٩,٠٦٥	٢١,٤٨١	٢١,١٨٧	٢٠,٤٢٣	**١٨,٢٩١**
القروض والسلف	١٦,٠١٦	٢٠,١٧٢	٢٨,٥٥٨	٣٨,٧٧٩	**٤٩,٧٤٧**
إجمالي الموجودات	٤٤,٢٩٩	٤٩,٢٠١	٦٣,٣٢٥	٦٧,٤٩٢	**٧٨,٠٣٥**
ودائع العملاء	٢٨,١٦٦	٣٣,٧٢٣	٤٦,٣١٦	٤٨,٨٣٢	**٦١,٧٧٣**
إجمالي حقوق المساهمين	٣,٥٤٨	٣,٩٧٧	٤,٩٧٠	٦,٣٣٧	**٧,٩٨٠**
نسبة الموظفين السعوديين	٪٨١	٪٨٦	٪٨٧	٪٨٩	**٪٩١**

A+
Capital Intelligence
(Long Term)

A-
Fitch Ratings
(Long Term)

A2
Moody's

A
Standard & Poors

أعضاء مجلس الإدارة

عبد اللطيف بن حمد الجبر
رئيس مجلس الإدارة

د. روبير عيد
عضو مجلس الإدارة المنتدب

راشد سعد الراشد

صلاح راشد الراشد

عبد الله إبراهيم سلسلة

أحمد عبدالله العقيل

خالد محمد البواردي

عبد الحميد عبد المجيد شومان

د. فاروق الخاروف

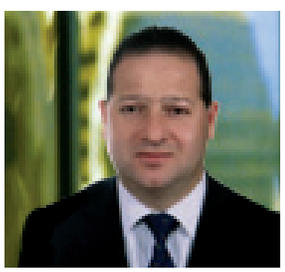

غسان حنا ترزي

المساهمون
المساهمون السعوديون ٦٠٪
البنك العربي (ش. م. ع) /الأردن ٤٠٪

اللجنة التنفيذية
د. روبير عيد
رئيس

صلاح راشد الراشد
أحمد عبد الله العقيل
خالد محمد البوادري
د. فاروق الخاروف

لجنة المراجعة
راشد صالح البكر
رئيس

عثمان محمد التويجري
د. فاروق الخاروف

نظرة عامة على الأعمال

د. روبير عيد
عضو مجلس الإدارة المنتدب

يرجع الفضل في استمرار نجاح البنك العربي الوطني خلال العام – بعد توفيق الله – إلى مهاراتنا في التكيف والاستجابة للتغيرات المتسارعة على صعيد الصناعة المصرفية. لقد قمنا باستحداث مجموعة خدمات مصرفية لقطاع الأعمال، وتطوير قدرات جديدة لتقديم الخدمات الاستشارية لعملائنا.

التجزئة المصرفية

ركز البنك العربي الوطني خلال العام على توفير خدمة شاملة وعالية الجودة لتلبية الاحتياجات الفردية والمتنامية لعملاء البنك، بينما تم دمج قنوات الخدمة البديلة تحت مظلة واحدة لتمكين عملاء البنك من الحصول على خدمة راقية في زيارة واحدة.

استفاد عملاء البنك من تطور شبكة التوزيع التي شهدت توسعاً مطرداً شمل عدد الفروع ومراكز وأكشاك البيع، ومراكز الحوالات الفورية وشبكة صراف العربي، كما قام البنك بطرح مجموعة مبتكرة من المنتجات المتوافقة مع الأحكام الشرعية في قطاع تمويل شراء الأراضي والفلل والشقق السكنية.

حققت الجهود المبذولة النتائج المنشودة لتترجم عملياً إلى نمو ملموس في مجالات شتى شملت على سبيل المثال لا الحصر زيادة ملموسة في حصة البنك من سوق بطاقات الائتمان، مع تحول العملاء تدريجياً إلى بطاقات العربي.

وحرصاً على تقديم خدمة أفضل واهتمام أكبر بالعميل، تم تقسيم عملاء التجزئة إلى شرائح محددة مما مكن البنك من استقطاب عملاء جدد، ورفع مستوى البيع العرضي للمنتجات، اضافة لذلك يعمل البنك على تحويل فروع التجزئة من مراكز لتنفيذ العمليات الى مراكز للبيع.

ولضمان استمرار النجاح يواصل البنك التركيز على حصر وتطوير الكفاءات الداخلية، فقد قام البنك خلال العام بإطلاق برنامج "القدرات الكامنة" الذي يوفر مسارات تطوير ومهني سريعة لموظفي البنك الأكثر تميزاً.

الخدمات الاستثمارية

حقق البنك عاماً آخر من النجاح بتحويل خدمة التداول الإليكتروني التكميلية إلى محور اهتمام العملاء لتعكس التطور السريع للخدمات المصرفية على شبكة الإنترنت بدعم كامل من البنك.

يواصل البنك تكييف خدماته لمواكبة احتياجات مجموعات العملاء المختلفة، ولبلوغ هذا الهدف قام البنك مؤخراً باستحداث وحدة استثمار ومركز استثمار خاصين بالسيدات حصرياً. ولإضفاء طابع شخصي متميز على الخدمة قام البنك باستقطاب وتدريب وترخيص ١٦ وسيطة تداول لإدارة وتشغيل وحدة التداول الجديدة المخصصة للسيدات.

الخدمات المصرفية للشركات وتمويل الأعمال

استطاعت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات زيادة حصتها من السوق بإضافة أصول ممتازة من خلال تقديم القروض إلى قطاعات إقليمية محددة، كما واصلت التركيز على زيادة العائد من أتعاب الخدمات المصرفية التجارية لتحسين مصادر الإيرادات الإجمالية.

تم إنشاء مجموعة مستقلة لخدمات تمويل الأعمال خلال العام لتنويع مصادر الدخل وتلبية احتياجات العملاء، كما تم تطوير قدرات أقسام الخدمات الاستشارية، وأدوات الدين وأسواق المال، والتغطية والتوزيع، والاستثمارات الخاصة والتمويل الهيكلي.

جائزة أفضل مركز خدمات هاتفية للعملاء في الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٦

وفيما يلي بعض الأمثلة على الإنجازات البارزة لعام ٢٠٠٦:

١ تأسيس شركة تمويل سكني بالتحالف مع شريك إستراتيجي من المتوقع أن تبدأ مزاولة نشاطها خلال العام ٢٠٠٧.

٢ تغطية اصدار حقوق الأولوية للشركة العقارية السعودية.

٣ إقفال صفقتين إضافيتين لتمويل مستخلصات شراء سيارات بنحور مليار ريال.

٤ إبرام اتفاقية تمويل إسلامي بمبلغ ٥٠٠ مليون ريال لمشروع إنشاء مصنع الإسمنت في المنطقة الشمالية.

المباني والفروع الحديثة تعكس الصورة المستقبلية للبنك.

العلاقات الاستراتيجية مع الشركات العقارية تعزز دور البنك الحيوي في قطاع التمويل السكني

القروض والسلف، صافي (ملايين الريالات)

٤٩,٧٤٧

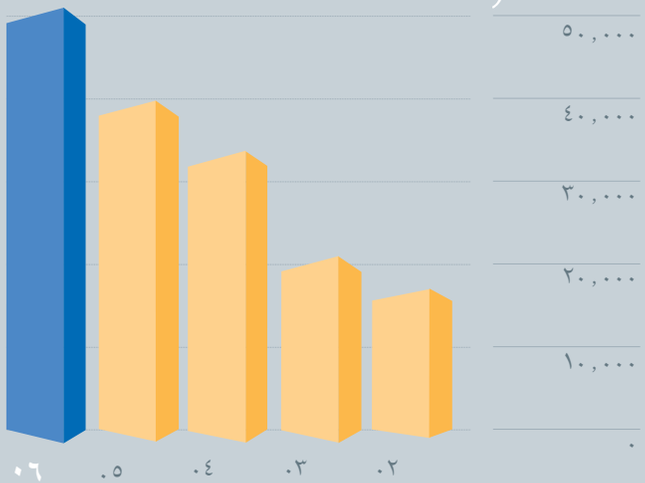

إجمالي الموجودات (ملايين الريالات)

٧٨,٠٣٥

تشمل إنجازات البنك الرئيسية فوز **هاتف العربي**
بجائزة "**أفضل مركز اتصال في الشرق الأوسط - ٢٠٠٦**"
كما تم استحداث وحدة رعاية عملاء مركزية لخدمة جميع عملاء التجزئة.

نظرة عامة على الأعمال

(تتمة)

كان عام ٢٠٠٦ عام إنجازات مطردة ونجاح كبير لدائرة الإنترنت، فقد نمت قاعدة عملاء الخدمات المصرفية الإليكترونية بنسبة ٢٧٪

الخدمات المصرفية التجارية

تحظى مجموعة الخدمات المصرفية التجارية بامتياز قوي ومربح من خلال التركيز على الشركات المتوسطة في السوق.

سجل البنك نمواً قوياً ومتوازناً خلال عام ٢٠٠٦ عبر توطيد العلاقة مع عملائنا الحاليين، والعمل في الوقت ذاته على توسيع نطاق قاعدة العملاء، واستقطاب عدد كبير من العلاقات المصرفية الجديدة.

ومن خلال التنويع في المنتجات والخدمات المصرفية التجارية التي تقدمها الإدارة، وتوطيد دعائم ثقافة البيع العرضي (تسويق حزمة منتجات في وقت واحد)، استطاع البنك مواكبة احتياجات عملائه المختلفة للفوز بحصة أكبر من أعمالهم المصرفية.

ولأن الشركات الصغيرة تمثل قطاع عمل هام للبنك، فقد تم التركيز على التوسع في دعم عملياتها في المملكة. كما يعتبر البنك – على سبيل المثال – أحد البنوك السباقة إلى تقديم التسهيلات المصرفية للشركات الصغيرة في إطار برنامج "كفالة" الذي طرحه الصندوق السعودي للتنمية الصناعية بدعم من مؤسسة النقد العربي السعودي.

الخزينة

أصدرت الخزينة سندات دين مساندة لرأس المال بقيمة ٥٠٠ مليون دولار ضمن برنامج سندات متوسطة الأجل، ليؤكد البنك بذلك على مكانته المرموقة كمشارك فاعل في أسواق المال العالمية. يوفر البرنامج مرونة عالية لإصدار ديون متنوعة بآجال استحقاق مختلفة، خصوصاً ضمن شريحة التمويل المساندة لرأس المال لتمكين البنك من تنويع مصادر السيولة، ودعم النمو المستقبلي لبنود الميزانية العمومية.

حافظت الخزينة على قيمة الاستثمارات الخاصة للبنك كنسبة ثابتة من أصول البنك الإجمالية، إلا أنها قامت في الوقت ذاته بعملية إعادة توزيع جوهرية ومدروسة للاستثمارات لتغطي نطاقاً أوسع من الأصول، وقد انعكست ثمار هذه الاستراتيجية على الأداء القوي للمحفظة خلال العام.

كان عام ٢٠٠٦ عاماً قياسياً لخدمات القطع الأجنبي المقدمة للعملاء.

ومع طرح برنامج مُتاجر العربي للمتاجرة بالعملات الأجنبية على الإنترنت، وفر البنك لعملائه إمكانية المتاجرة في أسواق دولية متعددة عبر مجموعة من الأدوات المتنوعة. يمكن البرنامج الذي يعتبر الأول من نوعه في المملكة العملاء من الاتصال الآني والمباشر مع الأسواق المالية محققاً أعلى مستويات من الراحة والسهولة للعملاء الذين ينعمون بمساندة تقنية متطورة.

كما شهد العام انضمام كفاءات جديدة لكادر المجموعة المميز، لتبدأ خبراتهم ومهاراتهم في تحقيق نتائج إيجابية يمكن ملاحظتها بوضوح في مجالات النشاط المختلفة، ولتساعد المجموعة على تقديم خدمات خزينة منافسة وحرفية بكل معنى الكلمة.

فرع لندن

يوفر فرع البنك العربي الوطني/لندن منذ أكثر من ١٥ عاماً في عاصمة المال والأعمال الأهم في العالم خدمات الخزينة والشركات والخدمات المصرفية الخاصة بعملاء البنك.

بعد تحسن أداء سوق العقار في المملكة المتحدة خلال عام ٢٠٠٦ استطاع الفرع استقطاب المزيد من قروض العقارات السكنية التي أضيفت لمحفظته خلال العام، كما قام بتوسيع خدماته لتشمل تمويل العقارات التجارية عبر اتفاقيات البيع وإعادة التأجير.

كما استحوذ الفرع على حصة أكبر من عمليات تمويل التجارة انطلاقاً من المملكة لصالح مستفيدين في القارة الأوروبية، كما قام بإصدار كفالات بنكية خلال عام ٢٠٠٦ لمساندة عملاء البنك الذين فازوا بعقود هندسية جديدة في الخليج.

دائرة الإنترنت

كان عام ٢٠٠٦ عام إنجازات مطردة ونجاح كبير لدائرة الإنترنت، فقد نمت قاعدة عملاء الخدمات المصرفية الإليكترونية بنسبة ٢٧٪.

ركزت الدائرة بشكل رئيسي على خدمتين استثماريتين هما: تداول العربي (الوساطة الإليكترونية) واكتتاب العربي (الاكتتاب العام الأولي الإليكتروني)، مسجلة نمواً نسبته ٤٥٪ في أحجام تداول الأسهم المحلية عبر هاتين القناتين. وفي قطاع الخدمات المصرفية للشركات أنجزت الدائرة برنامج تفاعلي مباشر للربط مع عدد من الشركات، وتوفير خدمات مصرفية إليكترونية آلية بالكامل.

كما تم تطوير موقع البنك العربي الوطني على الشبكة العالمية في عام ٢٠٠٦ ليضم عدداً من الخدمات الإضافية كموقع "الفرص الوظيفية"، والتسجيل المباشر لطلبات الحصول على بطاقات الائتمان والقروض. كما تم تطوير موقع للموظفين على الشبكة ليصبح قاعدة تستضيف العديد من تطبيقات الشبكة كنظام توصيف العملاء المميزين ودليل المنتجات ودورات التعلم الإليكترونية، ودمج برنامج إدارة علاقات العملاء الإليكتروني مع نظام كابري لرعاية العملاء.

تقنية المعلومات

قدمت مجموعة تقنية المعلومات دعماً قوياً لنمو أعمال البنك خلال العام، بينما يستمر التخطيط لتطوير وتعزيز دور المجموعة في المستقبل.

أما الهاتف المصرفي (هاتف العربي) فقد أضحى قناة رائجة تحظى بالمزيد من القبول لدى قطاع واسع من العملاء الذين وجدوا راحة وسهولة في الاستخدام. ولتلبية احتياجات العملاء المتنامية شرع البنك بتركيب خطوط هاتفية إضافية مع زيادة القدرة الاستيعابية لهاتف العربي. ولتحديث قنوات الخدمة فقد باشر البنك في توفير أحدث التقنيات المتاحة وأكثرها تطوراً للاستفادة من زيادة سرعة وقدرات المعالجة، وتعزيز طاقات التخزين لمساندة خدمات المجموعة الجديدة والقديمة لعملائها.

لقد تم الانتهاء من تركيب أكثر الشبكات المتوفرة أمناً في الإدارة العامة للبنك لتحقيق المزيد من المرونة والسرعة في معالجة أحجام أكبر من العمليات، مع تعزيز مستوى أمن العمليات وتقليص المخاطر.

ومن خلال العمل على توسيع نطاق الخدمات المتوفرة عبر مركز استمرارية العمل، يضمن البنك توفر تلك الخدمات لعملائه حتى وإن حدث انقطاع في سير الأعمال لأي سبب من الأسباب.

تم اختيار البنك العربي الوطني للمشاركة في التطبيق التجريبي للمرحلة الأولى من مشروع البطاقات الذكية (سبان ٢) في مختلف أرجاء المملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠٠٧م، بينما تم الانتهاء من تفعيل كافة أجهزة

تم اختيار البنك العربي الوطني للمشاركة في التطبيق التجريبي للمرحلة الأولى من

مشروع البطاقات الذكية (سبان ٢)

في مختلف أرجاء المملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠٠٧م.

نظرة عامة على الأعمال

(تتمة)

الصراف الآلي ونقاط البيع وأنظمة البطاقات التطبيقية لقبول البطاقات الذكية التي تجسد المستقبل عبر توفير قدرات أكبر وخصائص أمنية أفضل للبنك والإسهام في تطوره المستقبلي.

إدارة المخاطر

تقوم مجموعة إدارة المخاطر في البنك بحصر وتحديد المعايير الوقائية وتقليص المخاطر على صعيد البنك للوصول إلى التوازن الأمثل بين عاملي الخطورة والعائد. لقد وفر تطبيق اتفاقية بازل الجديدة لرأس المال قوة دفع إضافية لنشاط المجموعة التي عكفت على تطبيق عدد من مبادرات إدارة المخاطر الجديدة والمتنوعة خلال العام ٢٠٠٦. تغطي نشاطات المجموعة ثلاث مجالات رئيسية هي:

"**مخاطر الائتمان**": يقوم القسم برسم سياسات الإقراض وإقرار صلاحيات منح الموافقات الائتمانية وتقرير الحدود للطرف الواحد وحدود تركز المحفظة الائتمانية. يمضي البنك العربي الوطني قدماً نحو تطبيق المقاربة القائمة على الخطورة الداخلية بموجب اتفاقية بازل ٢ من خلال تطوير أنظمته وإجراءاته لتعزيز تقنيات إدارة مخاطر الائتمان.

"**مخاطر السوق**": يضطلع القسم بمسؤولية مراقبة خطورة السوق والسيولة عبر تطبيق مجموعة من المعايير تشمل حساسية السعر وتحليل الفجوات والنسب والقيمة المعرضة للخطورة واختبار الإجهاد. كما يشارك في إدارة الموجودات والمطلوبات والتغييرات على بنود الميزانية العمومية وإدارة رأس المال الاقتصادي، ويعمل قسم مخاطر السوق على تطبيق منهج النموذج الداخلي لاتفاقية بازل ٢، كما يقوم بنشر مستودع بيانات موحد وأداة تحليل للتقيد بالممارسات المثلى.

"**مخاطر العمليات**": يقوم القسم باستخدام برنامج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية في توصيف مخاطر العمليات التي تواجه وحدات العمل المختلفة، كما يقوم برسم سياسات وإجراءات مخاطر العمليات على صعيد البنك، وتطبيق البرامج الرامية إلى زيادة الوعي بهذا النمط من المخاطر، علاوة على إقرار وتطبيق إطار مرجعي لاستيفاء متطلبات منهج الإدارة المتقدمة للجنة بازل ٢.

مجموعة الائتمان

تم فصل مجموعة الائتمان عن مجموعة إدارة المخاطر خلال عام ٢٠٠٦ لتمكين المجموعة من زيادة التركيز على مسؤولياتها الأساسية التي تتمثل في تقييم ومراجعة مخاطر الائتمان، وتوصيل خدمات الائتمان لعملاء البنك.

تضطلع المجموعة من خلال فريق عمل يضم مسؤولي ائتمان متمرسين من ذوي الكفاءة والخبرة العالية بتطبقون أحدث ما توصلت إليه تقنية المعلومات من برامج وأنظمة بدور محوري في تعزيز جودة الأصول على المدى البعيد عبر الالتزام بأكثر ممارسات إدارة المخاطر تطوراً. تواصل المجموعة مراجعة وتطوير إجراءاتها وأنظمتها لرفع الكفاءة والجودة، كما تحتل موقعاً مهماً في مساعدة البنك على تطبيق التغييرات التشريعية، إلى جانب استمرارها في المشاركة بإدارة المخاطر.

حوكمة الشركات والرقابة النظامية

تشكل الحوكمة الرشيدة للشركات والالتزام بالقوانين والأنظمة التشريعية السارية محور اهتمام حيوي للبنك بعد أن تبنى ثقافة مؤسسية تشدد على معايير الأمانة والنزاهة، بحيث يكون كبار المديرين قدوة لغيرهم، ويلتزم الموظفون بنص النظام وروحه. وجددت الإدارة التركيز على ضرورة تطبيق معايير أخلاقية رفيعة من خلال ممارسة وظيفة الرقابة النظامية وضمان استقلاليتها، وتوفر الموارد اللازمة لها.

بعد نجاح الإدارة في توطيد دعائم ثقافة الالتزام على صعيد البنك يمكن البناء على هذا الأساس لإرساء الثقة المستدامة وتعزيز القيم. وبموجبه فإن البنك وموظفيه:

- يتطلعون إلى تطبيق أرقى معايير سلوكيات العمل الأخلاقية، والالتزام المستمر بالقوانين والأنظمة والتشريعات التي تنظم عمل البنك،
- يعملون على تطبيق نصوص مدونة سلوكيات العمل الأخلاقية، وإجراءات الرقابة النظامية وتعزيز الالتزام بها،
- يدركون أن الوقاية من عمليات غسيل الأموال واكتشاف أي نشاطات محتملة لتمويل الإرهاب إجراء مستمر يتطلب يقظة دائمة والتزاماً أكيداً ببذل أقصى درجات الحرص على الدوام لمنع وصول المنتجات والخدمات المصرفية لأشخاص يسيئون استخدامها.

من خلال فريق عمل يضم مسؤولي ائتمان متمرسين من ذوي الكفاءة والخبرة العالية تضطلع مجموعة الائتمان بدور محوري في تعزيز جودة الأصول.

يضع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والإدارة العليا الالتزام النظامي وسلوكيات العمل الأخلاقية على قمة أولوياتهم، ويجسدون هذا الالتزام في ما يتخذوه من إجراءآت.

الموارد البشرية والتدريب

أطلقت مجموعة الموارد البشرية خلال العام عدداً من المبادرات التي تركز على زيادة قدراتها على دعم علاقات الشراكة وإسناد مجموعات العمل المختلفة لمواكبة الاحتياجات المستقبلية. وتمثل المشاريع اللاحقة بعض الأمثلة على نشاطات المجموعة.

شرع البنك العربي الوطني في تنفيذ برنامج طموح لاستقطاب وتدريب وتوظيف مجموعة كبيرة من السيدات السعوديات لشغل وظائف شاغرة في البنك على مستوى العمليات والإدارة، حيث يسعى البنك إلى الاستفادة من القدرات الكامنة والهائلة للكادر النسائي الذي يضم سيدات سعوديات على مستوى عالٍ من التأهيل والطموح، وقد يعتبر المشروع عند اكتماله الأول من نوعه على صعيد الصناعة المصرفية في المملكة.

كما قام البنك بإطلاق مبادرة مستمرة لاختيار ما يزيد على ٢٢٠ موظفاً سعودياً من الموهوبين العاملين في مختلف الأقسام والعمل على تطويرهم مهنياً من خلال برنامج "القدرات الكامنة" الذي يهدف إلى تطوير مدراء من الموظفين الموجودين على رأس العمل، وتمكينهم من شغل وظائف قيادية في المستقبل.

ودائع العملاء (ملايين الريالات)

٦١,٧٧٣

أطلقت مجموعة الموارد البشرية خلال العام عدداً من

المبـــادرات

التي تركز على زيادة قدراتها على دعم علاقات الشراكة
وإسناد مجموعـــــات العمـــل المختلفـــة
لمواكبة الاحتياجـــات المستقبليـــة.

نظرة عامة على الأعمال
(تتمة)

الموارد البشرية والتدريب

كما شرعت المجموعة بالتعاون مع المجموعة الاستشارية العالمية المرموقة (ماكلاجان أند بارتنرز – المملكة المتحدة) بإجراء دراسة لتطوير برامج المزايا والتعويضات في البنك، مع التركيز بشكل خاص على مكافآت الأداء وبرامج الاحتفاظ بالموظفين على المدى البعيد. ومن المتوقع أن يتمكن البنك بعد الانتهاء من تطبيق البرنامج بنجاح من تقديم نفسه كـ "كوجهة عمل مفضلة" للموظفين الجدد الطموحين.

وشهد عام ٢٠٠٦ بدء جهود ميكنة عمليات الموارد البشرية في البنك بواسطة نظام أوراكل لإدارة الموارد البشرية Oracle HRMS، حيث ترمي المجموعة إلى وضع خدمات الموارد البشرية المشتركة في متناول مجموعات العمل والموظفين الأفراد.

قنوات الخدمة البديلة

قرر البنك العربي الوطني في عام ٢٠٠٦ ضم جميع قنوات الخدمة البديلة العاملة تحت مظلة واحدة لتوحيد الرؤية وأسلوب الخدمة، وتحقيق الانسجام التام مع استراتيجية البنك الكلية. ستحقق هذه المبادرة أكبر فائدة لقنوات الخدمة البديلة من خلال المزج بين الفروع وقنوات الخدمة.

وستضيف مبادرة دمج قنوات الخدمة قيمة جوهرية لعملاء البنك الحاليين والمستقبليين من خلال ابتكار سلسلة قيِّمة وموحدة، وتحقيق الانسجام والتكامل بين نقاط اتصال العملاء بالبنك وصولاً إلى أعلى مستويات رضا العميل وسهولة التعامل، ويضم الهيكل التنظيمي الجديد الوحدات التالية:

- خدمات الهاتف المصرفي (هاتف العربي).
- شبكة الصراف الآلي (صراف العربي).
- التسويق الهاتفي.
- الخدمات المصرفية على الإنترنت للأفراد.
- وحدة العناية بعملاء التجزئة.
- وحدة دمج وتكامل قنوات التوصيل.

ومن الإنجازات الرئيسية للبنك على هذا الصعيد خلال عام ٢٠٠٦ الفوز بجائزة "أفضل مركز اتصال في الشرق الأوسط – ٢٠٠٦"، حيث تفوقت خدمات هاتف العربي من البنك العربي الوطني على جميع مراكز الاتصال في منطقة الشرق الأوسط. كما قام البنك بإنشاء وحدة مركزية للعناية بالعملاء لخدمة جميع عملاء قطاع التجزئة.

خدمة المجتمع

انطلاقاً من إيمانه بدوره الفاعل كعضو بارز في القطاع المصرفي والقطاع المالي في المملكة بشكل عام، يهتم البنك العربي الوطني بالتزاماته ومسئولياته تجاه المجتمع، حيث سخر لها كل الإمكانيات الممكنة، كما لعب دوراً حيوياً في مجال خدمة المجتمع، ودعم العديد من البرامج الاجتماعية والخيرية وعلى رأسها جمعية الأطفال المعوقين، حيث تجاوزت تبرعات البنك لها على مدى السنوات السابقة وحتى تاريخه أكثر من ٢٤ مليون ريال سعودي.

قام البنك بإطلاق **مبادرة مستمرة**
لاختيار ما يزيد على ٢٢٠ موظفاً
سعودياً من الموهوبين العاملين في
مختلف الأقسام والعمل على تطويرهم
مهنياً من خلال برنامج "القدرات
الكامنة"